

(٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد وعلى اله وصحبه أجمعين،

أما بعد:

فإنه قد تقدم أن باب العلم بالله عز وجل هو أشرف أبواب الدين، وأشرفه ما يتعلق بالعلم بأسمائه وصفاته سبحانه وبجمده، فإن في ذلك حياة القلوب وانسراح الصدور.

وينبغي أن يفرق طالب العلم في هذا المقام بين مقام التقريب ومقام المحاجة والمناظرة، فإن مقام التقريب يقتضي أن يبين ما بينه الله سبحانه وتعالى لعباده من صفات الكمال ونعوت الجلال على طريقة القرآن، من الإثبات المفصل، والنفي المجمل، فإن هذا القدر كافٍ لحياة القلوب ويوافق الفطر السوية والعقول المستقيمة ولا محوج لذكر الشبهات والاعتراضات وغير ذلك.

فهذا هو الذي يعالج المرء به قلبه أو يصلح به قلبه وهو الذي يقرره للناس والعامّة ولا يحتاج إلى ذكر شيءٍ سوى ذلك إلا أن تدعوا لذلك حاجة كوجود: شبهة فاشية، أو وهماً متوقع، كما هي طريقة القرآن حين نفى الله تعالى عن نفسه الولد والوالد في سورة الإخلاص وحينما نفى وهماً متوقعاً في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق/٣٨] فهذا يبيّن بما تدعوا إليه الحاجة. وأما في مقام المناظرة والمحاجة فإن الأمر يتطلب أن يفنّد خصوم المخالفين.

وقد كان أهل السنة والجماعة يتلون الآيات ويروون الأحاديث ويبينونها للناس ولا يخلطونها بكلامهم يكتبون الترجمة ثم يسردون ما عندهم في هذا الباب من مروياتٍ وآثار وهذه هي طريقة السلف -رحمهم الله- حتى نبغت نابغة الجهمية وصاروا يقولون في دين الله وفي كتاب الله بغير علم، فكان من طريقة السلف أن يعرضوا عنهم لتموت بدعتهم في مهدها.

ولكن لما فشت وانتشرت كان لا بد من الانتصار والرد عليها وكشف عوارها وتزييفها، وإلا لشرق بها من في قلبه فتنة، فالأجل ذلك صار الأئمة المتقدمون الذين عاصروا الجهمية ينتصبون للرد عليهم، ومناقشة بدعتهم على سبيل التفصيل ويقرأ الإنسان في كتاباتهم كلاماً ربما يستشعنه حينما يقرؤه لأول مرة اضطروا إليه وألجئوا إليه؛ بسبب جرأة القوم أعني هؤلاء المبتدعة على هذه المقامات العلية واشتغالهم بهذه الحماقات الحادثة، ومن ذلك ما كنا بصددده مما يتعلق بمقالات المتكلمين في زعمهم بأن الصفات زائدة عن الذات أو ليست كذلك وهل الاسم عين المسمى أم الاسم غير المسمى ونحو هذا.

ومن ذلك أيضاً مسألة حلول الحوادث أو مسألة تسلسل الحوادث فإن هذه المسائل من المسائل التي لا يبادئ بها العامة ولا يخاطبون بها لأنهم في غنى عنها وعافية فلا تفتح عليهم، لكن ينبغي لطالب العلم المتقدم أن يحيط بها علماً حتى لا تفجأه مثل هذه الإرادات في مقام من المقامات فلا يحير جواباً لأجل ذلك كان البحث فيها، وهذه كما سميت دورة متقدمة فينبغي أن تحيطوا علماً بهذه المقالات التي قذف بها أهل البدع بين ظهران المسلمين وسودوا بها الصفحات فيحيط طالب العلم بها ويستعمل معها أسلوب التبيين ويخرجها من الإجمال ويبين محاملها المختلفة؛ حتى لا يستطيل بهذه الجمل العامة على إبطال حق أو إحقاق باطل.

كما مثلنا لكم بدعواهم نفي حلول الحوادث فإن هذه اللفظة التي كثيراً ما يلوح بها المتكلمون عقيدة نفي حلول الحوادث تبدو من أول وهلة أنها من تنزيه الرب سبحانه وتعالى ولكنهم يتخذونها مدخلاً لإنكار الصفات الاختيارية والفعلية بدعوى أن هذه أوصافٌ حدثت والرب منزّهٌ عن الحدوث فيتعين إنكارها وردّها وتأويلها. ويأتي العالم الحكيم الراسخ في العلم فيقول لهم: ماذا تريدون بالحوادث؟ ماذا أردتم بالحوادث؟ اتريدون بالحوادث شيئاً حدث في ذاته سبحانه، أو وصفٌ نشأ له بعد ألم يكن متصفاً به، فنعم نحن ننزه الله تعالى عن هذا.

أم أنكم تريدون بالحوادث منع أن يفعل الله ما شاء متى شاء كيف شاء من أنواع فعله سبحانه كنزوله واستوائه وعجبه وضحكه وفرحه ومجيئه وإتيانه مما نطقت به النصوص؟

فإن كانت الثانية فلا ولا كراهة بل ثبت لرنا ما أثبت لنفسه ولا نعد هذا الحادث إن واضعناكم على هذا الاستعمال مذموماً بل هو عين الكمال أن يفعل الرب ما يشاء لا أن يكون معطلاً من أفعاله وهو الذي وصف نفسه وقال: {فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} [البروج/ ١٦].

ولهذا فإننا نقول إنما وصف الرب به نفسه من الصفات الفعلية جنسها قديم وأحاديها متجددة كما هي صفة الكلام فإن كلام الرب سبحانه وتعالى قديم النوع حادث الأحاد، فهو سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، فقد تكلم وكلم الأبوين في الجنة وتكلم بالتوراة وتكلم بالإنجيل وتكلم بالقران ويكلم عيسى يوم القيامة ويقول له: {أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ} [المائدة/ ١١٦] ، ويكلم المؤمنين، إلى غير ذلك.

هذه الأحاد متجددة لكن جنس الكلام قديم؛ إذ هو وصفٌ في أصله من صفاته اللازمة له سبحانه فهو وصفٌ ذاتي باعتبار أصل الصفة ووصفٌ فعلي باعتبار تجدده، ولهذا قال ربنا سبحانه: {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ} [الأعراف/ ١٤٣] فكل عاقل وعربي قح يفهم من هذه الجملة أن التكليم وقع بعد المجيء {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ} [الأعراف/ ١٤٣]، بخلاف ما يتوهمه هؤلاء المغالطون من المتكلمين من أنه لا يتكلم متى

شاء إما أنهم ينكرون الكلام ويزعمون أن ما سمعه موسى عليه السلام صوتٌ خلقه في الفضاء أو عند الشجرة أو نحو ذلك في الطور، أو ما يدعيه الأشاعرة ومن على شاكلتهم من أنه معنىٌ قدم قائم في نفسه وأن الصوت مخلوق فيؤولون إلى مقالة المعتزلة فبرأ الله أهل السنة والجماعة من هذه التعسفات وفهموا مراده سبحانه على وجهه ولم يضيقوا بذلك ذرعاً وأجروا النصوص على ظاهرها.

كذلك الصفات الفعلية فإننا نقول إنما وصف الله تعالى به نفسه من الأوصاف المتجددة من استوائه على عرشه فلا ريب أنه حين خلق السماوات والأرض لم يكن مستويًا لماذا؟
لأنه قال: { تَمَّ اسْتَوَى } [البقرة/ ٢٩] وثم في لغة العرب تفيد الترتيب.

فهو حين خلق السماوات والأرض لم يكن مستويًا ثم استوى، إذاً هذا وصفٌ فعلي فلا يقولن قائل إذاً أنتم قلتم بالحدوث، نقول هذا الذي أحدثه الله سبحانه وتعالى لا ينافي كمالاً؛ لأن أصل الفعل كونه تعالى فعلاً ووصفٌ ذاتي ملازم له سبحانه، لكن صورته وآحاده وأفراده تتحدد فتارةً تكون نزولاً وتارةً تكون استواءً وتارةً تكون مجيئاً أو إتياناً أو فرحاً وهذا عين الكمال ليس فيه منقصة بوجهٍ من الوجوه.

وننتج عن البحث في هذه المسائل قضية أفعال الرب سبحانه وتعالى وهل هي متسلسلة في الماضي ومتسلسلة في المستقبل أم لا.

وذكرنا لكم الخلاف في هذه المسألة ولعلنا اقترحنا أن نقرأ هذه القطعة لتزداد وضوحاً من شرح ابن أبي العز الحنفي لعقيدة الطحاوي فلنمر عليها مروراً ونبين ما قد يخفى من كلام الشارح.

على كل حال هي تتعلق بعبارة الشيخ -رحمه الله- {ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته وكما كان بصفاته أزلياً فكذلك لا يزال عليها أديماً} ورد ذلك في أثناء شرح هذه القطعة قال الشارح غفر الله له: (وأصل هذا الكلام من الجهمية فإنهم قالوا إن دوام الحوادث ممتنع وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ لامتناع حوادث لا أول لها فيمتنع أن يكون الباري عز وجل لم يزل فاعلاً متكلاً بمشيئته بل يمتنع أن يكون قادراً على ذلك لأن القدرة على الممتنع ممتنعة).

هذه القطعة تبين مقالة الجهمية وتنقضها فإن الجهمية قالوا: يجب أن يكون للحوادث مبدأ والحوادث هي الموجودات المخلوقات، لا بد أن يكون لها مبدأ بمعنى أنه لا بد أن يكون حدٌ لم يكن ثم شيءٌ حادث، وكذلك في المستقبل لا بد أن يكون لها منتهى فيكون ثم حدٌ لا يكون بعده حادث.

هكذا قررت الجهمية امتناع تسلسل الحوادث في الماضي وامتناع تسلسل الحوادث في المستقبل، ما هو لازم

هذا القول؟

لازم هذا القول ما بينه الشيخ - رحمه الله - قال: فيمتنع أن يكون البارئ عز وجل لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته؛ لأنه في حال منع ذلك في الماضي فهذا يعني أنه في وقتٍ في الماضي قد خلا الرب سبحانه من أن يكون فاعلاً متكلماً قادراً لأنه ليس ثمّ محدث وكذلك في المستقبل يقتضي و يستلزم أن يكون الرب سبحانه في فترة من المستقبل معطلٌ عن هذه الأوصاف عن فعله وقدرته ومشيئته.

ولاشك أن هذا لازمٌ باطل، لأجله رد السلف مقالة الجهمية، لهذا قال:

(وهذا فاسد فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث والحادث إذا حدث بعد ألم يكن محدثاً فلا بد أن يكون ممكناً والإمكان ليس له وقتٌ محدود وما من وقتٍ يقدر إلا والإمكان ثابتٌ فيه فليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه فيجب أنه لم يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها).

إذاً: بين الشيخ - رحمه الله - فساد مقالة الجهمية وأنه ينتج عنها امتناع حدوث العالم والعالم حادث أنه يلزم على قولهم امتناع حدوث العالم والعالم حادث ما وجه ذلك؟

وجه ذلك أن الحادث إذا حدث بعد ألم يكن محدثاً فلا بد أن يكون ممكناً ماداموا مقرين بأن هذا العالم قد حدث فهذا يدل على أن حدوثه من الممكنات؛ لأن المتكلمين يقسمون الأشياء إلى ممكن وممتنع وواجب. فواجب الوجود هو الله سبحانه وتعالى هو الواجب بذاته سبحانه وتعالى وما سواه فهو ممكن الحدوث فإذا كانوا قد أقرروا بأن هذا العالم حادث إذاً معنى ذلك أنه ممكن الوجود يلتحق بقسم الممكن.

والإمكان ليس له زمنٌ يختص به كل ما قدرت زمن أنه ممكن فما قبله ممكن وما قبله ممكن وهكذا، حتى يتناهى الأمر فهذا يفضي إلى أن هذا الإمكان متسلسلٌ من حيث الأولية كما أنه يتسلسل من حيث الآخرة لهذا قال الشيخ: (فيجب أنه لم يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه).

ولا شك أن الله سبحانه وتعالى كذلك فهذا ينتج أن يوجد حوادث لا نهاية لأولها لا بأفرادها وأعيانها ولكن بجنسها ونوعها بمعنى أن الله سبحانه وتعالى لم يزل خلاقاً لم يزل محدثاً لهذه المحدثات لم يخلوا وقت من الأوقات من فعله وتقديره وخلقه سبحانه وبحمده، ولم تكن كل حادثة أو كل محدثٍ بذاته فإنه لا يمكن أن يكون شيئاً لا أول له إلا الله سبحانه وبحمده.

ثم قال: (قالت الجهمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له ولكن نقول إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقاً بالعدم لا بداية له وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع بل يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها لكن لا يجب الحدوث في وقتٍ بعينه، فإمكان الحوادث

بشروط كونها مسبوقاً بالعدم لا أول له بخلاف جنس الحوادث).

أي أنهم نقلوا المناظرة إلى مقامٍ آخر وقالوا نحن نقول بأن هذه الحوادث ممكنة ولكن لا بد أن تكون مسبوقاً بعدم يعني نسلم بإمكان الحوادث وأن هذه الحوادث ممكنة وليست من قبيل الواجب ولا من قبيل الممتنع بل هي ممكنة لكن نشترط أن تكون مسبوقاً بعدم ليس أحادها فقط حتى نوعها وجنسها لا بد أن يكون مسبوقاً بعدم. هكذا قرروا ثم عاد الشيخ بالرد على شبهتهم فقال: (فيقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك ولكن يقال إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكناً بعد ألم يكن ممكناً وليس لهذا الإمكان وقتٌ معين بل ما من وقتٍ يفرض إلا والإمكان ثابتٌ قبله فيلزم دوامُ الإمكان وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكان من غير حدوث شيء، ومعلومٌ أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث أو جنس الفعل أو جنس الأحداث أو ما أشبه هذا من العبارات من الامتناع إلى الإمكان هو بصير ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تجدد وهذا ممتنعٌ في صريح العقل).

إذاً: الشيخ -رحمه الله- أعاد إلزامهم بالحجة قال وإن قلتم بأن حتى نوع الحوادث لا بد أن يكون مسبوقاً بعدم فإنكم لم تتخلصوا من الإلزام السابق وهو أن يكون ذلك الإمكان لا يتحدد بزمن بل كل زمنٍ يفرض فهو حاصلٌ فيه الإمكان وهذا يؤدي إلى التسلسل في الماضي، فدعواكم بأنها لا بد أن تكون مسبوقاً بالعدم لا يخرجكم من هذا الإلزام بل هذا ممتنعٌ بصريح العقل.

ثم قال: (وهو أيضاً انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلى الإنكار الذاتي فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة وهذا الانقلاب لا يختص بوقتٍ معين فإنه ما من وقتٍ يقدر إلا والإمكان ثابتٌ قبله، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكناً، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكناً وهذا أبلغ في الامتناع من قولنا لم يزل الحادث ممكناً فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا منه).

هذه الجملة تدل على مزيد إلزام فإنهم قد قلبوا الأشياء الممتنعات إلى ممكنات، وهذا أشد امتناعاً من أن يقال أن الحادث ممكن فهذا يزيد في بيان أو في عوار ما ذهبوا إليه ويدل على أن هذه الحوادث لم تزل ممكنة في الماضي لكون الله تعالى لم يزل يحدثها.

(فإنه يعقل كون الحادث ممكناً ويعقل أن هذا الإمكان لم يزل، وأما كون الممتنع ممكناً فهو ممتنع في نفسه فكيف إذا قيل لم يزل إمكان هذا الممتنع وهذا مبسوطٌ في موضعه فالحاصل أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ أو في المستقبل فقط أو الماضي فقط؟ فيه ثلاثة أقوالٍ معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم، أضعفها: قول من يقول لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في

المستقبل كقول جهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف، وثانيها: قول من يقول يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي كقول كثيرٍ من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم، والثالث: قول من يقول يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله أئمة الحديث وهي من المسائل الكبار ولم يقل أحدٌ يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل.)

إذاً: هذه خلاصة الأقوال في هذه المسألة قول من منع التسلسل في الماضي والمستقبل وهم الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة كالعلاف، وهذا أضعف الأقوال لما يترتب عليه من لوازم فاسدة باطلة في حق الرب سبحانه وتعالى.

القول الثاني: هو قول المتكلمين من الأشاعرة ومن وافقهم من الفقهاء من منع التسلسل في الماضي وإمكانه في المستقبل.

وأما الثالث: هو مذهب أئمة الحديث من إمكان التسلسل في الماضي وفي المستقبل وأن هذه المقالة بمعزلٍ و منى عن مقالة الفلاسفة الذين يقولون بقدوم العالم فإنه شتان بين هذا وبين مقالة ملاحدة الفلاسفة الذين يقولون إن العالم قديم وإن العالم لا يفنى.

فإن هذا عينُ الإلحاد وذلك أنهم يعتبرون أن ذوات الأشياء وذوات المواد متناهية في القدم وباقيّة إلى الأبد كما يقولون في نظريتهم الفيزيائية المادة لا تفنى ولا تستحدث، فأهل السنة وأئمة الحديث يقولون إن الله تعالى لم يزل فاعلاً لم يزل قادراً لم يزل يشاء في خلقه وكونه ما يرد كما قال تعالى: {فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} [البروج/١٦]. على كل حال لعلكم تقرؤون هذه القطعة على روية وأعيد القول والتقرير أن هذه المسائل من المسائل التي لا يحتاج إليها آحاد الناس ولا يفتح بها العامة؛ لأن الله سبحانه وتعالى قد أغناهم عن الخوض في هذه التفاصيل لكن لما كان الشبهة قد ألقيت فلا بد لبعض أهل العلم أن يحيط بها علماً ويحسن إدراكها وكشف عوارها، وقد فعل ذلك أئمة الدين من المتقدمين والمتأخرين كما فعل الإمام الدارمي -رحمه الله- في كتابيه (الرد على الجهمية) و(الرد على بشر المريسي) وكما فعل ذلك الإمام أحمد -رحم الله- في كتابه (الرد على الجهمية والزنادقة) وكما صنع شيخ الإسلام -رحمه الله- وتلميذه ابن القيم كثيراً في كتبهم فمن قرأ درء التعارض العقل، ومن قرأ الصواعق المرسلات لابن القيم، درء تعارض العقل لابن تيمية وجد هذا اللون من الحجاج والجدال الذي يقضي على الشبهات القوم.

وصلى الله على سيدنا محمد